



المحترم

السيد / رئيس مجلس العموم البريطاني

بعد التحية :

نود أن نشير إلى أن برلمان الجمهورية اليمنية بالعاصمة صنعاء الممثل الشرعي الوحيد للشعب اليمني يتابع تطورات أوضاع حسابات أرصدة الأصول الأجنبية للجمهورية اليمنية، بما في ذلك الأرصدة التي تم إنشاء حسابات لها لدى بنك إنجلترا والتي من المعروف أن لها درجة عالية من الثقة مع عملائها من البنوك المركزية والبنوك الدولية في جميع أنحاء العالم .

وقد تابعنا ما صرح به فرع البنك المركزي اليمني في عدن بالأفراج عن أرصدة حسابات الأصول الأجنبية للجمهورية اليمنية لدى بنك إنجلترا . منذ العام ٢٠١٦ م بمبلغ (٨٢) مليون جنية إسترليني ونود أن نلفت انتباهكم إلى ما يلي :

أولاً : كما هو معروف للجميع، فإن حسابات الأصول الأجنبية للجمهورية اليمنية مملوكة للشعب اليمني وكانت تدار وفق القانون والدستور من قبل مقر البنك المركزي بصنعاء حتى أغسطس ٢٠١٦ م. وتستخدم هذه الحسابات بشفافية لصالح الشعب اليمني بكامله وفي مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.

ثانياً : في سبتمبر ٢٠١٦ م، نقلت حكومة الرئيس المنتهية ولايته مقر البنك المركزي اليمني - خلافاً للقانون والدستور - من العاصمة صنعاء إلى مدينة عدن. وكان مجلس النواب اليمني قد أعلن اعتراضه الشديد على ذلك الإجراء حينها من خلال رسالة موجهة إلى المؤسسات المالية والمنظمات الدولية. ونتيجة لهذا النقل، عانى شعبنا اليمني ولا يزال يعاني من مشاكل اقتصادية وإنسانية حقيقية. توقف البنك المركزي اليمني في عدن عن دفع الرواتب من تاريخ التحويل حتى يومنا



هذا رغم الالتزامات الكبيرة التي قدمها الرئيس المنتهية ولايته وحكومته للمجتمع الدولي بتنفيذ هذه الالتزامات بشكل كامل دون أي تمييز كما كان يحدث من قبل البنك المركزي في صنعاء قبل عملية التحويل وضبط المبالغ المطبوعة خلافاً للقانون التي أثرت على العملة الوطنية والتدهور الإقتصادي.

ثالثاً: قرر بنك إنجلترا، لندن، في ظل معايير الصارمة في إدارة حسابات البنوك المركزية لجميع دول العالم، تجميد أرصدة حسابات الجمهورية اليمنية سواء أرصدة حسابات جارية أو أصول حسابات استثمارية في ضوء وظيفته الائتمانية كأمين لاستثمارات الجمهورية اليمنية. بدأ التجميد منذ نقل مقر البنك في صنعاء إلى فرع البنك في عدن. نتفق تماماً مع قرار بنك إنجلترا في ظل وجود صعوبات شديدة في التحقق من الحد الأدنى من المعايير المطلوبة لإدارة هذه الأصول نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن.

رابعاً: من المعروف أيضاً للجميع داخل وخارج الجمهورية اليمنية أن مسؤولي فرع البنك المركزي في عدن، كما ذكرنا سابقاً، لم يلتزموا بالتزاماتهم الحتمية تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق بصرف رواتب شهرية لموظفي الدولة. بدلاً من ذلك، يتم استخدامها في تمويل آلة الحرب وقتل الأبرياء من المدنيين أطفالاً ونساءً وشيوخاً. كما أن دفع الرواتب قد توقف تقريباً في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية. وبهذا المعنى فإن السماح لفرع البنك المركزي في عدن بالوصول إلى أرصدة حسابات الأصول الأجنبية للجمهورية اليمنية سيحرم مواطني الجمهورية اليمنية من حقوقهم في تلك الأصول، والتي بلا شك ستدار من خلال نفس الآلية التي تدار مثل عملية دفع المرتبات الشهرية وبغض النظر عن أي التزامات سيتم تقديمها لكم وللمجتمع الدولي.



الجمهورية اليمنية مجلس النواب الرئيس

الرقم : (٧٤)
التاريخ : ٠٣ / ربيع أول / ١٤٤٣ هـ
الموافق : ٠٩ / أكتوبر / ٢٠٢١ م

نحن في مجلس النواب اليمني بالعاصمة صنعاء، بصفتنا ممثلين شرعيين للشعب اليمني بأكمله، ملتزمون بإبلاغكم بأن الشعب اليمني يعتقد أن المنظمات المالية الدولية والبنوك الدولية، بما في ذلك بنك إنجلترا، معنية قانونًا وأخلاقيًا بالحفاظ على الأصول الأجنبية للشعب اليمني الموكلة إليها والأولى أن يكون السماح باستخدام تلك الأصول للبنك المركزي لما يخدم عامه الشعب اليمني لا آلة الحرب والدمار .

نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ موقف بما يدفع بنك إنجلترا بالالتزام بقوانين البنوك الدولية والمعايير المتعلقة بالشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون، ونؤكد ما طالبنا به سابقاً عبر البنك الدولي والنقد الدولي والبنك الفدرالي في نيويورك والتي نصت على أن الشعب اليمني يحتفظ بحقه القانوني في مقاضاة أي مؤسسة مالية تسمح لأي طرف باستخدام أصول الجمهورية اليمنية بغض النظر عن أي تعهدات أو ضمانات يقدمها أحدهم أو بتحريض من أي دولة أخرى

وتقبلوا خالص التحية

علي الرامي

رئيس مجلس النواب

الجمهورية اليمنية - صنعاء

